



وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه

لسماحة الشيخ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

رحمه الله

طبع على نفقة بعض المحسنين

تحت إشراف

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الإدارية العامة لمراجعة المطبوعات الدينية
الرياض - المملكة العربية السعودية

وقف لله تعالى

الطبعة السابعة

م٢٠٠٢-١٤٢٣هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الناشر

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الرياض - المملكة العربية السعودية
الطبعة السابعة : ١٤٢٣ - ٢٠٠٢ م

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، ١٤٢٣ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن باز ، عبد العزيز بن عبد الله
وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه - الرياض
٢٤ ص : ١٧ × ١٢ سم

ردمك : ١ - ٢١٠ - ١١ - ٩٩٦٠

١ - التربية الإسلامية ١ - العنوان

دبيوي ٢٥٧ ٤٨٥٦ / ٢٢

رقم الإيداع : ٤٨٥٦ / ٢٢
ردمك : ١ - ٢١٠ - ١١ - ٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه^(١)

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لاشريك له، إله الأولين والآخرين، ورب
الناس أجمعين، مالك الملك، الواحد الأحد،
الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له
كافواً أحد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،
صلوات الله وسلامه عليه، بلغَ الرسالة، وأدى الأمانة،
وواجه في الله حق جهاده، وترك أمنته على المَحَاجَةِ

(١) سبق أن نشرت في كتاب سماحته (مجمع فتاوى ومقالات
متعددة) الجزء الأول، ص(٨١-٧٢)، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ

البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك .
أما بعد :

فهذه رسالة موجزة، ونصيحة لازمة في وجوب التحاكم إلى شرع الله، والتحذير من التحاكم إلى غيره، كتبتها لما رأيت وقوع بعض الناس في هذا الزمان في تحكيم غير شرع الله، والتحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، من العرافيين والكهان، وكبار عشائر البدية، ورجال القانون الوضعي وأشباههم؛ جهلاً من بعضهم لحكم عملهم ذلك، ومعاندةً ومحادةً لله ورسوله من آخرين، وأرجو أن تكون نصيحتي هذه معلمةً للجاهلين، ومذكرةً للغافلين، وسبباً في استقامة عباد الله على صراطه المستقيم، كما قال تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الظِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات : ٥٥] ، وقال سبحانه : ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيشَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتَبِعُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُونُونَهُ ﴾ [آل عمران : ١٨٧] .

والله المستول سبحانه أن ينفع بها، ويوفق المسلمين عموماً للالتزام شريعته، وتحكيم كتابه، واتباع سنة نبيه محمد ﷺ.

أيها المسلمون:

لقد خلق الله الجن والإنس لعبادته، قال الله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّا وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ وَإِلَّا لِلَّذِينَ إِحْسَنَّا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَإِلَّا لِلَّذِينَ إِحْسَنَّا﴾ [النساء: ٣٦].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: كنت رديف النبي ﷺ على حمار، فقال: «يا معاذ، أتدرى ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً»، قال:

قلت: يا رسول الله، أفلأ أبشر الناس؟ قال: «لا تبشرهم فَيَتَّكِلُوا» رواه البخاري ومسلم.

وقد فسر العلماء - رحمهم الله - العبادة بمعانٍ متقاربة، من أجمعها ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله إذ يقول:

(العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة).

وهذا يدل على أن العبادة تقتضي الانقياد التام لله تعالى، أمراً ونهياً واعتقاداً وقولاً وعملاً، وأن تكون حياة المرء قائمة على شريعة الله، يحل ما أحل الله، ويحرم ما حرم الله، وي الخضع في سلوكه وأعماله وتصرفاته كلها لشرع الله، متجرداً من حظوظ نفسه ونوازع هواه، ليستوي في هذا الفرد والجماعة، والرجل والمرأة، فلا يكون عابداً لله من خضع لربه في بعض جوانب حياته، وخاضع للمخلوقين في جوانب أخرى.

وهذا المعنى يؤكده قول الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبَّكَ
لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
يَحْدُوَا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
سَلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] ، وقوله سبحانه وتعالى :
﴿ أَفَحُكْمُ الْجَنَاحِيلَةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ
يُؤْقَنُونَ ﴾ [المائدة : ٥٠].

وما روي أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به ». فلا يتم إيمان العبد إلا إذا آمن بالله ، ورسيبي حكمه في القليل والكثير ، وتحاكم إلى شريعته وحدها في كل شأن من شأنه ، في الأنفس والأموال والأعراض ، وإنما كان عابداً لغيره ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ
أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنَبُوا الظَّنُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦].

فمن خضع لله سبحانه ، وأطاعه ، وتحاكم إلى وحيه ، فهو العابد له ، ومن خضع لغيره ، وتحاكم

إلى غير شرعيه، فقد عبد الطاغوت، وانقاد له، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ أَمْنَوْا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّاهِرَاتِ وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضْلِلَهُمْ حَتَّى لَا يَعْيِدُهُ﴾ [النساء: ٦٠].

والعبودية لله وحده والبراءة من عبادة الطاغوت والتحاكم إليه، من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، فالله سبحانه هو رب الناس وإلههم، وهو الذي خلقهم، وهو الذي يأمرهم وينهاهم، ويحييهم ويميتهم، ويحاسبهم ويجازيهم، وهو المستحق للعبادة دون كل ما سواه، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَالقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فكما أنه الخالق وحده، فهو الأمر سبحانه، والواجب طاعة أمره.

وقد حكى الله عن اليهود والنصارى أنهم اتخذوا

أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، لما أطاعوهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال، قال الله تعالى: ﴿أَنْخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَهْبَكَنَهُمْ أَزْبَابَاً مِّنْ دُوْبِ اللَّهِ وَالْمَسِيْحَ أَتْبَ مَزِيْكَمْ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ [التوبه: ٣١].

وقد روي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه ظن أن عبادة الأحبار والرهبان إنما تكون في الذبح لهم، والنذر لهم، والسجود والركوع لهم فقط، ونحو ذلك، وذلك عندما قدم على النبي ﷺ مسلماً وسمعه يقرأ هذه الآية، فقال: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم، يريده بذلك: النصارى، حيث كان نصارانياً قبل إسلامه، قال ﷺ: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم فتحلونه؟» قال: بلى، قال: «فتكل عبادتهم» رواه أحمد، والترمذى وحسنه.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: (ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَّهًا وَحْدًا﴾ [التوبه: ٣١]، أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام، وما حلله فهو الحلال، وما شرعه أتبع، وما حكم به نفذ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانُهُ عَكَمَا يُشَرِّكُونَ﴾ [التوبه: ٣١]، أي: تعالى وتقدس، وتنزعه عن الشركاء والنظراء، والأعوان والأضداد، والأولاد، لا إله إلا هو ولا رب سواه) [١. هـ- ص ٣٤٩ من الجزء الثاني].

فصل

إذا علم أن التحاكم إلى شرع الله من مقتضى
شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ،
فإن التحاكم إلى الطواغيت والرؤساء والعرافين
ونحوهم ينافي الإيمان بالله عز وجل ، وهو كفر
وظلم وفسق ، يقول الله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] ،
ويقول : ﴿ وَكَبَّنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفَسَ يَالنَّفِيسِ
وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ
وَالسِّنَ بِالسِّنِ وَالْجُرْوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ
فَهُوَ كَفَارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] ، ويقول :
﴿ وَلَيَحْكُمْ أَهْلُ الْأَيْمَنِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِيْقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧] .

وبيّن تعالى أن الحكم بغير ما أنزل الله حكم الجاهلين، وأن الإعراض عن حكم الله تعالى سبب لحلول عقابه وبأسه الذي لا يردد عن القوم الظالمين، يقول سبحانه : ﴿ وَأَنْ أَخْكُمْ بِيَنْهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَنْتَهِي أَهْوَاءُهُمْ وَأَحَدُهُمْ أَنْ يَقْتُلُواكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تُولَّ أَفَعْلَمُ أَنَّهَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لِفَسِقُونَ ﴾ [٦٦] أَفَحُكْمُ الْجَنِّهِ لَيَتَّغُونَ وَمَنْ أَحْسَنْ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ ﴾ [المائدة: ٤٩]

[٤٩، ٥٠]

وإن القارئ لهذه الآية والمتدبّر لها يتبيّن له أن الأمر بالتحاكم إلى ما أنزل الله أكّد بمؤكّدات ثمانية :

الأول : الأمر به في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَخْكُمْ بِيَنْهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ .

الثاني : أن لا تكون أهواء الناس ورغباتهم مانعة من الحكم به بأي حال من الأحوال، وذلك في

قوله : ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ .

الثالث : التحذير من عدم تحكيم شرع الله في القليل والكثير ، والصغير والكبير ، بقوله سبحانه : ﴿وَأَحَدَرَهُمْ أَن يَقْتُلُوكُمْ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ .

الرابع : أن التولي عن حكم الله وعدم قبول شيء منه ذنب عظيم ، موجب للعقاب الأليم ، قال تعالى : ﴿فَإِن تَوَلُّوْا فَاعْلَمُ أَنَّهَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ .

الخامس : التحذير من الاغترار بكثرة المعرضين عن حكم الله ، فإن الشكور من عباد الله قليل ، يقول تعالى : ﴿وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَسِقُونَ﴾ .

السادس : وصف الحكم بغير ما أنزل الله بأنه حكم الجاهلية ، يقول سبحانه : ﴿أَفَمَحْكُمَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ .

السابع : تقرير المعنى العظيم بأن حكم الله

أحسن الأحكام وأعدلها، يقول عز وجل : «**وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا**».

الثامن : أن مقتضى اليقين هو العلم بأن حكم الله هو خير الأحكام وأكملها ، وأتمها وأعدلها ، وأن الواجب الانقياد له ، مع الرضا والتسليم ، يقول سبحانه : «**وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ**» .

وهذه المعانی موجودة في آيات كثيرة في القرآن ، وتدل عليها أقوال الرسول ﷺ وأفعاله ، فمن ذلك : قوله سبحانه : «**فَلَيَخْذُرِ الَّذِينَ يُخَالِقُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**» [النور : ٦٣] ، قوله : «**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**» الآية [النساء : ٦٥] ، قوله : «**أَتَيْبُعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**» [الأعراف : ٣] ، قوله : «**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخَيْرٌ مِنْ أَمْرِهِمْ**» [الأحزاب : ٣٦] .

وروي عن الرسول ﷺ أنه قال : «لا يؤمن أحدكم

حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

قال النووي : حديث صحيح ، رويناه في كتاب الحجة بأسناد صحيح .

وروي أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم : «أليسوا يحلون ما حرم الله فتحلوه ، ويحرمون ما أحل الله فتحرمونه ؟ ! » قال : بلـى ، قال : «فذلك عبادتهم» .

وقال ابن عباس رضي الله عنه لبعض من جادله في بعض المسائل : (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول : قال رسول الله ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر) .

ومعنى هذا : أن العبد يجب عليه الانقياد التام لقول الله تعالى ، وقول رسوله ﷺ ، وتقديمهما على قول كل أحد ، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة .

ولهذا كان من مقتضى رحمته وحكمته سبحانه وتعالى أن يكون التحاكم بين العباد بشرعه ووحيه ؟

لأنه سبحانه المتنزه عما يصيب البشر من الضعف، والهوى، والعجز والجهل، فهو سبحانه الحكيم العليم، اللطيف الخبير، يعلم أحوال عباده وما يصلحهم، وما يصلح لهم في حاضرهم ومستقبلهم، ومن تمام رحمته أن تولى الفصل بينهم في المنازعات والخصومات وشئون الحياة؛ ليتحقق لهم العدل والخير والسعادة، بل والرضا والأطمئنان النفسي، والراحة القلبية، ذلك أن العبد إذا علم أن الحكم الصادر في قضية يخاصم فيها هو حكم الله الخالق العليم الخبير - قبل ورضي وسلام، حتى ولو كان الحكم خلاف ما يهوى ويريد، بخلاف ما إذا علم أن الحكم صادر من أناس بشر مثله، لهم أهواؤهم وشهواتهم، فإنه لا يرضى ويستمر في المطالبة والمخاومة؛ ولذلك لا ينقطع النزاع، ويدوم الخلاف، وإن الله سبحانه وتعالى، إذ يوجب على العباد التحاكم إلى وحيه؛

رحمةً بهم، وإحساناً إليهم، فإنه سبحانه بين الطريق العام لذلك أتم بيانه، وأوضحه بقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمْنَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ إِنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ يُعْلَمُ بِمَا يَعْمَلُونَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيرًا ﴾ [٥٨] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَاءَمُوا أَطْبَاعَ اللَّهِ وَأَطْبَعُوا أَرْسَوْلَ وَأَوْفَى الْأَمْرَ وَنَكَرَ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَقْوٍ فَرَدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ قَاتُولِيًّا ﴾ [النساء: ٥٩، ٥٨].

والآية وإن كان فيها التوجيه العام للحاكم والمحكوم، والراعي والرعية، فإن فيها مع ذلك توجيه القضاة إلى الحكم بالعدل، فقد أمرهم بأن يحكموا بالعدل، وأمر المؤمنين أن يقبلوا بذلك الحكم الذي هو مقتضى ما شرعه الله سبحانه، وأنزله على رسوله، وأن يردوا الأمور إلى الله ورسوله في حال التنازع والاختلاف.

ومما تقدم يتبين لك أيها المسلم أن تحكيم شرع

الله والتحاكم إليه مما أوجبه الله ورسوله، وأنه مقتضى العبودية لله، والشهادة بالرسالة لنبيه محمد ﷺ، وأن الإعراض عن ذلك أو شيء منه موجب لعذاب الله وعقابه، وهذا الأمر سواء بالنسبة لما تعامل به الدولة رعيتها، أو ما ينبغي أن تدين به جماعة المسلمين في كل مكان وزمان، وفي حال الاختلاف والتنازع الخاص والعام، سواء كان بين دولة وأخرى، أو بين جماعة وجماعة، أو بين مسلم وآخر، الحكم في ذلك كله سواء، فالله سبحانه له الخلق والأمر، وهو أحكم الحاكمين، ولا إيمان لمن اعتقد أن أحكام الناس وأراءهم خير من حكم الله ورسوله، أو تماثله وتشابهه، أو أجاز أن يحل محلها الأحكام الوضعية والأنظمة البشرية، وإن كان معتقداً بأن أحكام الله خير وأجمل وأعدل.

فالواجب على عامة المسلمين، وأمرائهم، وحكامهم، وأهل الحل والعقد فيهم أن

يتقو الله عز وجل، ويحكموا شريعته في بلدانهم، وسائر شئونهم، وأن يقوا أنفسهم ومن تحت ولايتهم عذاب الله في الدنيا والآخرة، وأن يعتبروا بما حل في البلدان التي أعرضت عن حكم الله، وسارت في ركاب من قلد الغربيين، واتبع طريقتهم، من الاختلاف، والتفرق، وضروب الفتنة، وقلة الخيرات، وكون بعضهم يقتل بعضاً، ولا يزال الأمر عندهم في شدة، ولن تصلح أحوالهم ويرفع تسلط الأعداء عليهم سياسياً وفكرياً إلا إذا عادوا إلى الله سبحانه، وسلكوا سبيله المستقيم الذي رضيه لعباده، وأمرهم به، ووعدهم به جنات النعيم، وصدق سبحانه إذ يقول: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَخَشْرُومَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [١٢٦] قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً [١٢٦] قال كذلك أنتك أيننا فنسينا وكذاك اليوم ننسى [١٢٦] [١٢٤].

ولا أعظم من الضنك الذي عاقب الله به من عصاه، ولم يستجب لأوامره، فاستبدل أحكام المخلوق الضعيف، بأحكام الله رب العالمين، وما أسفهرأي من لديه كلام الله تعالى؛ لينطق بالحق، ويفصل في الأمور، ويبيّن الطريق، ويهدي الضال، ثم ينبذه ليأخذ بدلاً منه أقوال رجل من الناس، أو نظام دولة من الدول، ألم يعلم هؤلاء أنهم خسروا الدنيا والآخرة فلم يحصلوا الفلاح والسعادة في الدنيا، ولم يسلموا من عقاب الله وعذابه يوم القيمة؛ لكونهم استحلوا ما حرم الله عليهم، وتركوا ما أوجب عليهم.

أسأل الله أن يجعل كلمتي هذه مذكرةً للقوم، ونبهه لهم للتفكير في أحوالهم، والنظر فيما فعلوه بأنفسهم وشعوبهم، فيعودوا إلى رشدهم، ويلزموها كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ؛ ليكونوا من أمة محمد ﷺ حقاً، وليرفع ذكرهم بين شعوب

الأرض، كما ارتفع به ذكر السلف الصالح، والقرون المفضلة من هذه الأمة، حتى ملکوا الأرض، وسادوا الدنيا، ودانت لهم العباد، كل ذلك بنصر الله الذي ينصر عباده المؤمنين الذين استجابوا له ولرسوله، ألا ليتهم يعلمون، أي كنز أضاعوا، وأي جرم ارتكبوا، وما جروه على أممهم من البلاء والمصائب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا لَذِكْرُ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ يُشَاعُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

وجاء في الحديث عنه ﷺ ما معناه: (أن القرآن يرفع من الصدور والمصاحف في آخر الزمان، حين يزهد فيه أهله ويعرضون عنه تلاوةً وتحكيمًا).

فالحذر الحذر أن يصاب المسلمون بهذه المصيبة، أو تصاب بها أجيالهم المقبلة، بسبب صنيعهم، فإنما الله وإنما إليه راجعون.

وأوجه نصيحتي أيضاً إلى أقوام من المسلمين يعيشون بينهم، وقد علموا الدين، وشرع رب

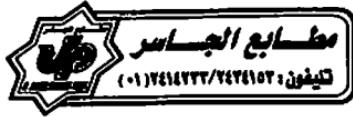
العالمين، ومع ذلك لازالوا يتحاكمون عند النزاع إلى رجال يحكمون بينهم بعادات وأعراف، ويفصلون بينهم بعبارات وسجعات، مشابهين في ذلك صنيع أهل الجاهلية الأولى.

وأرجو من بلغته موعظتي هذه أن يتوب إلى الله، وأن يكف عن تلك الأفعال المحمرة، ويستغفر الله، ويندم على ما فات، وأن يتواصى مع إخوانه ومن حوله على إبطال كل عادة جاهلية، أو عرف مخالف لشرع الله، فإن التوبة تُجْبِثُ ما قبلها، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وعلى ولادة أمور أولئك الناس وأمثالهم أن يحرصوا على تذكيرهم وموعظتهم بالحق، وبيانه لهم، وإيجاد الحكم الصالحين بينهم؛ ليحصل الخير بإذن الله، ويكفوا عباد الله عن محاذاته، وارتكاب معاصيه، فما أحوج المسلمين اليوم إلى رحمة ربهم، التي يغير الله بها حالهم، ويرفعهم من حياة الذل

والهوان إلى حياة العز والشرف.

وأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلي أن يفتح قلوب المسلمين لتفهم كلامه، والإقبال عليه سبحانه، والعمل بشرعه، والإعراض عما يخالفه، والالتزام بحكمه؛ عملاً بقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرًا إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ أَقْرَءُوا وَلَنَكَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].
وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان بارقام هواتف سماحة المفتى العام وأصحاب الفضيلة أعضاء الإفتاء

الاسم	مبادر	داخلي	المباشر (الطائف)
سماحة المفتى العام الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله آل الشيخ	٤٥٨٢٧٥٧	٢٢١٠	٧٣٦٠٨١٧ ٧٣٢٢٦٦١
فضيلة الشيخ / عبد الله بن عبد الرحمن الغدian	٤٥٨٠٧٣١	٢٣٢١	٧٣٢٢٥٨٤
فضيلة الشيخ / د. صالح بن فوزان الفوزان	٤٥٨٨٥٧٠	٢٨٠٠	٧٣٢٢٦٦٢
فضيلة الشيخ / د. بكر بن عبد الله أبو زيد	٤٥١١٥٤١	٢٧٠٠	٧٣٢٤١٠٤
فضيلة الشيخ / د. عبد الله بن محمد المطلق	٤٥٨٥٤٤٣	٢٧٧٧	٧٣٧٤٥٠١
فضيلة الشيخ / د. عبد الله بن علي الركبان	٢٧٢٦٧٩٠	٢٣٥٣	٧٣٧٤٥٠٣
فضيلة الشيخ / د. أحمد بن علي المباركي	٢٧٢٦٧٨٩	٢٣٥٦	٧٣٧٤٥٠٢
فضيلة الشيخ / عبد العزيز بن محمد الناود	٤٥٩٥٩٥٦	٢٣١٦	
فضيلة الشيخ / محمد بن حسن آل الشيخ	٤٥٩٦٩٥٣	٢١٠٠	

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء

الستنرال : ٤٥٩٥٥٥٥ الرياض

الستنرال : ٥٥٨٩٨٢٥ - ٥٥٨٩٨٢٤ مكة المكرمة

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء - مكة المكرمة

ستنرال : ٥٥٨٨٠٠٧

الستنرال : ٧٣٢٠٩٠٠ الطائف